البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير

م.م صائب حسن مهدي

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

جامعة القادسية

الخلاصة

يتصدى العالم حاليا لأكبر تحدٍ مالي واقتصادي شهده منذ الحرب العالمية الثانية.فالاضطرابات المالية الكبيرة التي بدأت في العام٢٠٠٧ تحولت إلى أزمة اقتصادية كاملة في أيلول ٢٠٠٨.وأسفرت عن ازدياد معدلات البطالة.وهي ألان تنذر بالتحول إلى مشكلة إنسانية كبيرة وفي الواقع لم ينج بلد في العالم من أثار هذه الأزمة الأخذة بالاتساع ومن المرجح استمرار نتائجها حتى أواخر العام ٢٠١١.

من المتوقع أن يهبط نمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٢,٩٪ في هذه السنة بعد إن شهد نموا في العام ٢٠٠٨ بواقع ١,٩٪ ،وهذه نسبة أعلى بكثير من نسبة ١,٧٪ التي توقعها البنك الدولي في نيسان ٢٠٠٩.وهذه أول مرة يشهد فيها الاقتصاد العالمي انكماشا منذ أكثر من ٦٠ سنة،ومن المتوقع تباطؤ معدل نمو اقتصاد البلدان النامية في العام ٢٠٠٩ بأكثر من ٤ نقاط مئوية ليبلغ ١,٢٪ وفي منطقتي أوربا واسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من المتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع هبوط تجارة السلع والخدمات على الصعيد العالمي بحوالي ١٠٪ في هذه السنة وهي اكبر نسبة هبوط منذ ٨٠ سنة.

المقدمة

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء،وتعتبر هذه المشكلة من ابرز التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل وعلى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم .إن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية كما إنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل و أيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية .كما تشكل البطالة هدرا للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل .

ترتبط طبيعة البطالة ونوعها بالسياسات والبرامج المطبقة في بعض الدول العربية،وقد عمل بعض الأنظمة التعليمية العربية على خلق مشكلة عرض في قوة العمل في تخصصات معينة،كما ساعدت مجانية التعليم التي طبقتها العديد من الدول العربية في تخريج أعداد كبيرة من الشباب والشابات الباحثين عن فرص العمل والتي قد لا يحصل اغلبهم عليها نتيجة لعدم قدرة أسواق العمل العربية على النمو والتوسع بشكل مواز للنمو السريع في عرض قوى العمل العربية.

وقد حاولت من خلال هذا البحث المتواضع أن أتطرق إلى مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان العربية وبشكل قد أصبح مزمنا نوعا ما وخصوصا بعد التغيرات التي حصلت في الآونة الأخيرة في الاقتصاد العالمي والذي اختفت فيه أو تكاد الحدود الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم المختلفة بفعل ظاهرة العولمة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و التي لم تعد أية دولة في العالم بمعزل منها مهما حاولت ذلك.

هذا ويتناول البحث مشكلة البطالة من خلال مبحثين تناول الأول مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها في الدول العربية بينما تناول المبحث الثاني واقع البطالة في الدول العربية

وانتهى البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي نرجو أن تسهم ولو بقدر بسيط في وضع حلول مستقبلية لمشكلة البطالة.

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في تناول ظاهرة البطالة في الدول العربية ودراسة أثرها على مفاصل الحياة الاقتصادية في الدول العربية التي تسعى إلى النهوض باقتصادياتها والوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لكي تواكب التطورات المتسارعة في عالم اليوم الذي يتصف بالنمو السريع الذي لا ينتظر أحدا.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في إن مشكلة البطالة أصبحت ظاهرة مزمنة في الاقتصاديات العربية المختلفة ولم تعد متمركزة في اقتصاد دون أخر كما كان في السابق حيث كانت تتركز في البلدان العربية الغير نفطية ،وامتدت هذه الظاهرة لتشمل أعداد كبيرة لا يستهان بها من قوى العمل العربية وخصوصا فئة الشباب المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا بينما كانت محصورة نوعا ما في السابق في فئة غير المتعلمين وغير الحاصلين على شهادات جامعية.

فريضة البحث :

تنطلق فرضية البحث في إن أسباب البطالة في الدول العربية لا تعود إلى نقص الموارد والثروات العربية والقوى البشرية بل تعود بالدرجة إلى عدم إتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة والتي تمكن منم الاستفادة من الثروات العربية وبالأخص النفطية منها في تشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب العربي الباحث عن فرص العمل وخصوصا القصور الواضح في السياسات التعليمية العربية التي تعتمد على الكم وليس الكيف في تخريج الشباب من الجامعات العربية والتي لا يستطيع أغلبية خريجيها من مواكبة متطلبات سوف العمل بعد التخرج .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية ومحاولة وضع تصورات مستقبلية لحل هذه المشكلة التي تؤدي إلى هدر الطاقات والكفاءات العربية.

المبحث الأول

تعريف البطالة وأسبابها في الدول العربية :

أولا :- تعريف البطالة :- يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور،يرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملا يقومون بذلك ويسمى باجر القبول.وبالتالي فان البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق.

وعرف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم(كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل ،والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية)[1].

[1] - د- بالقاسم العباس ،(تحليل البطالة)، سلسلة جسر التنمية،السنة الخامسة،العدد الثامن والخمسون،كانون الأول ٢٠٠٦، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.ص-٢.

٢- د- فليح حسن خلف ،الاقتصاد الكلي ،عالم الكتب الحديث ،اربد ،٢٠٠٧،الأردن،ص-٣٣٥.

إي إن البطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه وفي سن العمل،أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه،وبذلك فان البطالة وفق هذا المفهوم تتضمن التالي[٢] :-

١- لاتشمل من هم خارج سن العمل والذي تحدده قوانين الدولة عادة أو الأعراف والتقاليد السائدة فيها،ورغم وجود أشخاص يمكن أن يمارسوا العمل وهم خارج السن القانونية للعمل سواء قبل سن العمل أو بعده.

٢-إنها لاتشمل غير القادرين على العمل رغم إنهم في سن العمل كالمرضى والعجزة وغيرهم من الفئات التي لا تستطيع أداء العمل.

٣- إنها لاتشمل من هم في سن العمل والقادرين عليه من غير الراغبين فيه، وعدم الرغبة في العمل يمكن أن ترتبط بعوامل وأسباب عديدة و بالشكل الذي يجعلهم نتيجة لذلك خارج العاطلين عن العمل ولا تتضمنهم البطالة .

٤- يستبعد من العاطلين عن العمل الأفراد الذين هم في سن العمل ويعتبرون خارج قوة العمل كالطلاب والمتقاعدين وربات البيوت وما إلى ذلك .

والبطالة أنواع مختلفة متنوعة نوردها كما يلي[٣] :-

١-البطالة الاحتكاكية: وهي بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير مكان أو نوع الوظيفة،فيترك العامل وظيفته لينتقل إلى وظيفة أخرى، أو يترك العمل في منطقة لينتقل إلى منطقة أخرى،وتحدث كذلك عندما يبحث الخريجون الجدد عن عمل، أو عندما تقرر ربات البيوت دخول سوق العمل بعد انقطاع،وقد تحدث كذلك نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، أو نتيجة لافتقار بعض العمال إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح،أو صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق أو التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

٢- البطالة الهيكلية:تعرف البطالة الهيكلية على إنها البطالة التي تنشا بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة(العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليها،وتعرف كذلك على إنها البطالة الناجمة عن خلل أو تغير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يرافقه تغيرات في هيكل سوق العمل.بمعنى أخر ينشا هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لأخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة ،أو ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع لأخر .إن هذه البطالة جزئية بمعنى إنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين.وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد،وقد يقتصر ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري في قطاع معين (صناعة النسيج أو الخبز على سبيل المثال) مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال في هذا القطاع،كما إنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

٣- البطالة الدورية: تنشا نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش، وقد يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة ويحدث العكس في أوقات الرواج .

٤-البطالة الموسمية:وهي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع.فعلى سبيل المثال نرى إن العاملين في القطاع الزراعي آو السياحي أو البناء(قطاف أو عصر الزيتون أو صناعة المثلجات في الصيف)

---

[3] -منظمة العمل العربية،ورقة عمل حول (دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة)،المنتدى العربي للتشغيل، بيروت،١٩-٢١/١٠/٢٠٠٩.ص ٩-١١.

قد يضطرون للبقاء بدون عمل لفترة معينة بعد انتهاء الموسم حتى يأتي موسم جديد. وقد يخلط البعض بينها وبين البطالة الدورية.

٥- البطالة الاختيارية(السلوكية أو الطوعية):وهي البطالة الناشئة عن سلوك العامل عندما لا يقبل العمل على الرغم من توفره أو عندما ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة مثل عدم وجود الرضا الوظيفي .

٦- البطالة المقنعة:وتعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندما يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج. وتحدث غالبا في القطاع الحكومي حيث تعمل الحكومة على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد اقل من العدد الموجود بكثير.ومما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في الأجهزة الحكومية الأساليب غير الصحيحة في معالجة ظاهرة البطالة، والتي اعتمدت في امتصاص البطالة على زيادة التوظيف في الأجهزة الحكومية والتي انعكست بشكل سيئ على كفاءة أداء تلك الأجهزة لان الأعداد الضخمة من العاملين فيها أوجدت ظاهرة سلبية أخرى تمثلت بتفاقم مشكلتي الترهل الإداري والمالي في أوساط تلك الأجهزة إضافة إلى زيادة العجز في موازنة الحكومة.

٧- البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة،ويكون الطلب على العمل يساوي عرض العمل،أي إن عدد الباحثين عن العمل يكون مساويا لعدد المهن الشاغرة ،أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب لهم،وعليه فان مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل،فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التشغيل الكامل فان معدل البطالة السائد يكون اكبر أو اقل من معدل البطالة الطبيعي،أي انه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد اقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون اكبر من معدل البطالة الطبيعي وعندها تظهر البطالة الدورية .

٨- شبه البطالة:وهي الحالة التي تحدث عندما يعمل بعض العمال بوظائف بدوام جزئي على الرغم من إنهم يبحثون عن العمل بدوام كامل ولا يجدونه.

ثانيا:- أسباب البطالة في الدول العربية :-

لقد شهدت المنطقة العربية نموا كبيرا في السكان وفي قوة العمل منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي .ورغم النمو الموجب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان العربية تقريبا فان معدلات البطالة المرتفعة أصلا قد واصلت ارتفاعها حتى دفعت ببعض الخبراء إلى استخدام مصطلح "نمو غير منتج للوظائف" عند وصف حالة الاقتصاد الكلي المنطقة العربية.ذلك إن النمو السكاني الكبير،وتضخم عدد الشباب، وزيادة مشاركة المرأة قد أدت جميعا إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة لا تقابلها أية زيادة في الطلب عليها ،ورغم إن معدلات النمو السكاني كانت تتناقص بالتدريج وهو اتجاه من المنتظر أن يستمر على مدى العقود المقبلة،فان السكان وقوة العمل يشهدون في معظم البلدان العربية نموا سريعا بالأرقام المطلقة ،ولاشك في إن انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في القطاع العام وبطء النمو في القطاع الخاص والإفراط في التوقعات لدى القوى العاملة المتعلمة في الحصول على فرص عمل ممتازة،قد ساهمت كلها في الوصول إلى تلك المعدلات المخيفة من البطالة في الدول العربية [٤].

إن الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في نظر الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة، ولتحقيق ذلك فانه من الأهمية بمكان تحديد إطار وأدوات محاور التحليل النوعي الرامية إلى تضييق الفجوة بين الرجال والنساء في ما يتعلق باحتياجاتهم العملية والإستراتيجية للوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة باتخاذ القرارات الخاصة

[4] -جامعة الدول العربية ،(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية٢٠٠٧:منظور شبابي)،ص-١١٣.

بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية وتوسيع الفرص والخيرات في جميع المجالات وإزالة العوائق التي تقف في وجه المرأة ومساهمتها في عملية التنمية بشكل متساوي مع الرجل[٥] .

تواجه معظم الدول العربية ظاهرة تدهور أسواق العمل مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وتدني وتيرة نمو التشغيل وارتفاع معدلات الدخول إلى سوق العمل،بالإضافة إلى تسارع نمو القوى العاملة وارتفاع نسب مساهمة النساء في سوق العمل ،وترافق مع ارتفاع نسب الدخول إلى سوق العمل تدهور معدلات الأجور الحقيقية فبالرغم من أن العديد من الدول العربية شرعت أجورا دنيا لحماية القدرة الشرائية لكنها لم تتمكن من الحد من قوة الضغوط لخفض الأجور الحقيقية[٦] .

يؤثر انخفاض معدل الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض عدد المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل نتيجة لانخفاض حجم الأسرة،ولذا فان تغير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي.إن تقدم العمر ووصول الفئات العمرية مادون (١٥سنة) إلى سوق العمل بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة سيساهم في خفض عدد المعالين وارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل فقط إذا تمكن سوق العمل من استيعاب هذه الفئة.وإذا تحقق الاستيعاب المطلوب مع ما يرافقه من انخفاض معدل الإعالة فان ذلك سيؤدي إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[٧] . والشكل البياني التالي يمثل نموذج العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية .

شكل(١) نموذج العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية.

[5] - د- رياض جليلي ،(تمكين المرأة : المؤشرات والأبعاد التنموية)، سلسلة جسر التنمية،السنة السابعة،العدد الثاني والسبعون ،نيسان ٢٠٠٨،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

[6] - د- بالقاسم العباس ،(تحليل البطالة)، سلسلة جسر التنمية، مصدر سابق .

[7] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية،العدد الثاني،(النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، ، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٨،ص ٤١-٤٢.

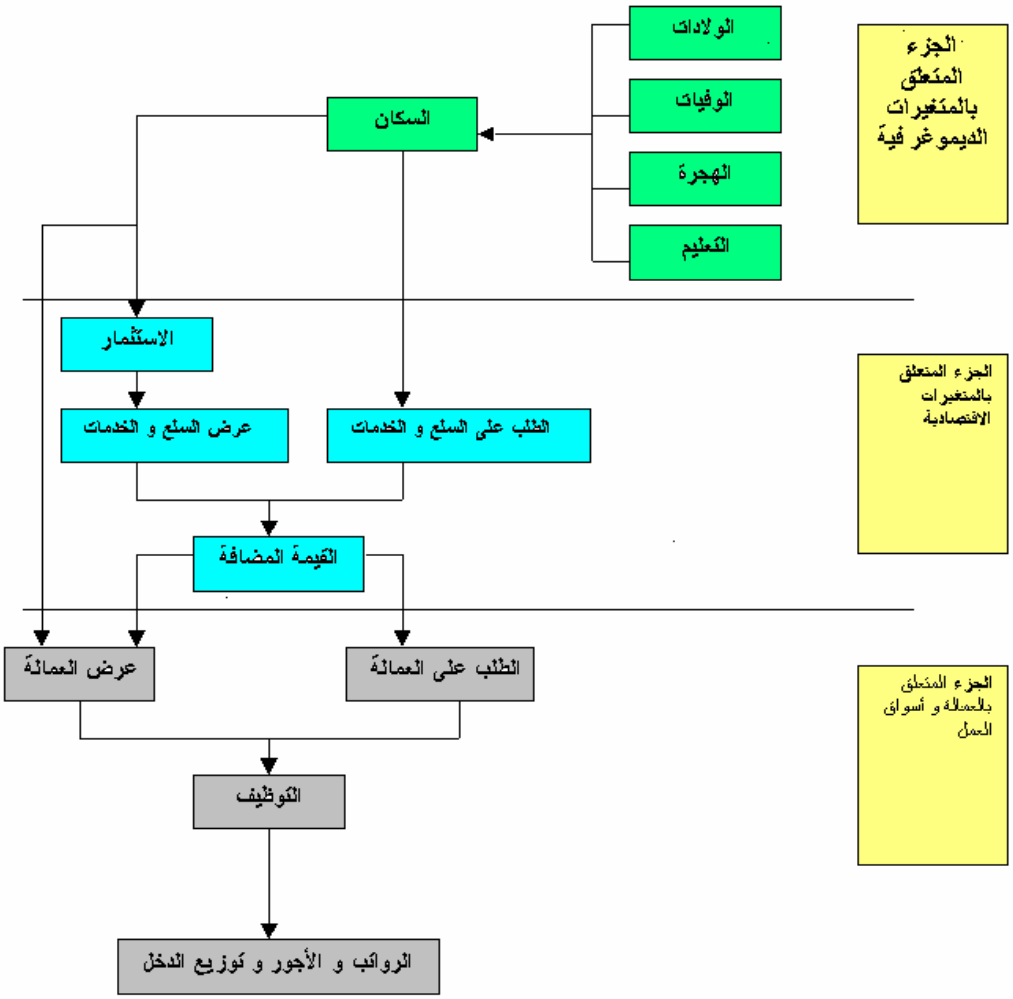

المصدر : -- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية،العدد الثاني،(النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، ، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٨،ص ٤٢ .

إن من اخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في البلدان العربية الغير نفطية في النصف الثاني من الثمانينيات هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلدان،وهي الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وبخاصة القصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج ،وإزاء هذا المستوى الحرج لجأت البلدان العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها ،وقد أدى ذلك إلى اضطرار هذه البلدان إلى تنفيذ مجموعة من برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتي انبثق منها مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتي زادت من حدة البطالة في هذه البلدان والتي منها ما يأتي [٨] :-

١- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين .

[8] - د- رمزي زكي ،(الاقتصاد السياسي للبطالة)،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،١٩٩٨،ص- ١٢٩-١٣٠ .

٢-أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة إلى خفض مواز في الطلب على العمالة التي تقوم بهذه الخدمات.
٣- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة،باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ،وعلى عمالة مؤقتة أي تسرح عقب انتهاء المشروع.
٤- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق مما اثر في الطلب المحلي وأدى إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب فيه في المخزون لدى القطاع العام والخاص ،وقد نجمت عن ذلك خسائر مالية كبيرة أدت في النهاية إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين .
٥- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ومستلزمات الإنتاج الأخرى (بعد تخفيض قيمة العملة المحلية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا انعكس سلبا على الطلب على العمالة.
٦-كما إن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الكمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة ،مما أدى إلى إفلاس وإغلاق الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.
٧- لقد نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح كبيرة للعمالة الموظفة لديها وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة ،أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم .

أما بطالة النساء فتتركز في فئة المتعلمات الداخلات لسوق العمل لأول مرة ولهذا فان هذه الفئة هي أكثر عرضة للبطالة من الرجال إن نمط البطالة هذا يمكن إرجاعه إلى عوامل الطلب والعرض ،ففي جانب العرض يعكس النمو الكبير لداخلي سوق العمل لأول مرة والذين هم أكثر تعلما من الأجيال السابقة وارتفاع وتائر مساهمة النساء، أما في جانب الطلب فيمكن ملاحظة تدني وتائر امتصاص الخريجين من طرف القطاع العام من جراء تطبيق السياسات الاقتصادية الانكماشية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة،وبالتالي فان تدهور معدلات بطالة المتعلمين تعكس الاختلالات الجوهرية في سياسات التشغيل إبان فترات الوفرة النفطية.[9]

المبحث الثاني

واقع البطالة في البلدان العربية :

إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان،وهو يعزز تحقيق الإمكانات البشرية بأكملها ويوفر المعارف و المهارات التي تعزز مساهمات الشباب في الاقتصاد العالمي ،والظروف التي تجعلهم يستفيدون من العولمة وان تعميم التعليم وسط الشباب وخاصة التعليم الثانوي هو مؤشر على مشاركة الشباب في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها على أسس العدالة والمساواة .وهو عامل فعال في حشد طاقات الشباب واستنهاضها بوصفهم قوة رئيسية من القوى التي تشكل حاضر مجتمعاتهم ومستقبلها،وهو عنصر من العناصر التي تساهم في تزويد الشباب بالمعلومات والقدرات والموارد والفرص اللازمة للمشاركة ونيل الحقوق بما فيها حق المواطنة، والمساهمة في تغيير حال تلك المجتمعات .
يعتبر العمل مدخلا مهما في حياة الشباب نحو استقلاليتهم الاقتصادية ،ومعلماً بارزاً يشير إلى انتقالهم من مرحلة التبعية للأهل و المعيلين إلى مرحلة الاعتماد على الذات ولكي يكون هذا

[9] - د- بالقاسم العباس ،(تحليل البطالة)، مصدر سابق ،ص -١٨.

الانتقال معافاً ومستقيما فلابد من أن تتوافر الظروف الداعمة لإيجاد العمل اللائق للباحثين عنه من الشباب ،وهذه الظروف لا تتوافر إلا بتكامل القطاعات ذات العلاقة وترابط السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية[١٠].

لاشك أن سنوات التعليم التي يحصل عليها الفرد رغم إنها تتأثر بعوامل غير اقتصادية ،تتحدد بالطلب والعرض مثل أية سلعة أو خدمة أخرى ، ويعتبر الطلب على التعليم في البلدان النامية بمثابة وسيلة مهمة لتحقيق منافع اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في الحصول على فرص عمل بأجور مرتفعة نسبيا وتحسين مستوى معيشة الفرد هذا بالإضافة إلى تحسين مكانته في المجتمع،كما إن لقطاع التربية والتعليم دور مهم في عملية التحرك أو الانتقال المهني من حرفة لأخرى مما يمكن الأفراد من التكيف طبقا للتغيرات المحيطة بهم[١١] .

لقد جاء في الإعلان العالمي حول " التربية للجميع " وهيكلية العمل لتامين حاجات التعلم الأساسية ما يلي[١٢] :-

" يعتبرالافراد أكثر أهلية للعمل عندما تتوفر لهم قاعدة عريضة من التعليم والتدريب ومهارات أساسية راقية يمكن نقلها بما في ذلك العمل الجماعي وحل المشاكل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات التواصل واللغة وتعلم المهارات والكفاءات لحماية أنفسهم وزملائهم ضد الأخطار والأمراض المهنية ".

وعلاوة على ذلك يجب أن تكون لديهم المرونة لتحديث مهاراتهم،هذا الجمع يمكن الناس من التكيف مع بيئة عمل متغيرة بشكل دائم في العصر الحديث أن أهلية العمل لا ترتبط بمجرد التدريب بل أن أهلية العمل لدى عامل من العمال لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في بيئة اقتصادية تعزز نمو العمل وتكافئ الاستثمارات الفردية والجماعية في الموارد البشرية والتدريب والتنمية .

إن الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم اليوم تعد من أكثر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي حدة منذ أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت العالم خلال الفترة(١٩٢٩-١٩٣٢) والتي كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي برمته،حيث شهدت أسواق المال والعقارات والعمل تدهورا كبيرا وقد كانت لها انعكاسات بالغة الخطورة على كافة الاقتصاديات الغنية والفقيرة وان تباينت هذه الانعكاسات من دولة لأخرى ،وتشير التقديرات إلى أن حجم الخسائر المالية الحقيقية للعام ٢٠٠٨ قاربت ٥٠ تريليون دولار وهو ما يعادل الناتج الاقتصادي العالمي السنوي[١٣] .

ومن المتوقع أن يكون للازمة المالية العالمية تأثير على التنمية الاجتماعية يأتي عبر أربع قنوات رئيسية في تعاقب زمني متفاوت:١-تخفيض الدخل الفعلي ولاسيما دخل الفقراء٢-الارتفاع السريع لمعدل البطالة ٣-تغيير البنية الديموغرافية بسبب عودة المهاجرين ٤-خطر نضوب الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعية بما في ذلك احتمال انخفاض التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية.وفقا لمنظمة العمل الدولية فمن المتوقع أن يزداد عدد العاطلين عن العمل في العام ٢٠٠٩ بمعدل يتراوح بين ١٨ مليون و٥١ مليون نسمة مقارنة بعام ٢٠٠٧.وسيكون تأثير البطالة اشد حدة في البلدان النامية ،لان معظمها يمر بمراحل تحول ديموغرافي تتزامن فيها معدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة .وعلاوة على ذلك فان معدلات البطالة المزمنة مرتفعة عادة في أواسط الشباب والنساء،ولهذا من المتوقع أن

---

[10] -- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية، (الشباب في منطقة الاسكوا:دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية)،العدد الرابع، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩،ص ١٧.

[11] - د- نافز أيوب محمد ،(الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه)، مجلة علوم إنسانية،السنة السابعة،العدد ٤٤،شتاء ٢٠١٠.

[12] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(الاستجابة للعولمة سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة) ، ، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٣،ص ١٥.

[13] -د- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،(ألازمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العربي)،مجلة علوم إنسانية،السنة السابعة،العدد ٤٤،شتاء ٢٠١٠.

يؤدي ضيق إيجاد فرص عمل إلى تأخير الانتقال الاجتماعي للشباب والنساء إلى المشاركة في أسواق العمل مشاركة اكبر،وعلاوة على ذلك عززت الأزمة المالية العالمية شدة الاتجاهات القومية لجهة تدابير حماية الوظائف ولاسيما في البلدان المتقدمة النمو وأما أفاق مستقبل العمال الأجانب العاطلين عن العمل فتزداد غموضا ويضطر هؤلاء العمال في أحيان كثيرة إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية حيث تندر فرص العمل وتواجه حكومات بلدانهم حالة انكماش في المالية العامة،وحيث يقلل التقشف المالي الأموال المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي من الفقر [١٤] .

وتشير الدروس المستخلصة من الأزمات المالية السابقة إلى إن عودة معدلات البطالة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة عادة ما تتطلب مرور أربع إلى خمس سنوات على بداية الانتعاش الاقتصادي.وهذا يرجع إلى انه من الصعوبة بمكان قلب اتجاه الارتفاع الضخم في معدلات البطالة في الأجل الطويل وزيادة إضفاء الطابع الغير رسمي على سوق العمل وهو ما يتفاقم بفعل المهاجرين العائدين والهجرة العكسية على نطاق واسع من المناطق الحضرية إلى الأرياف.وإذا ما ترسخت هذه الاتجاهات سيطول عندئذ أمد الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة[١٥] .

لقد حذرت منظمة العمل العربية من إن فرص العمل في الدول العربية قد تتراجع بنسبة ١٩٪ بسبب ألازمة المالية العالمية خاصة في قطاع المصارف والقطاع الاستثماري.كما توقعت المنظمة تراجع الطلب على العمالة العربية في دول الخليج العربي بمعدل قد يصل إلى ٣٠ ٪ خلال عام ٢٠٠٩ محذرة من تراجع الطلب على العمالة العربية في مناطق أخرى من العالم لا سيما أوربا وأمريكا الشمالية [١٦] .

إن توفير العمل اللائق وتحسين الأحوال المعيشية هما الهدفان الرئيسيان للمجتمعات العربية وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة منها وهي الشباب والنساء والفقراء في المناطق النائية ولابد في إطار الاقتصاد التنافسي من أن تتضافر جميع السياسات الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وميادين العلم والتكنولوجيا من اجل خلق الوظائف وتامين أجور وظروف عمل تحفظ للإنسان كرامته،بالإضافة إلى تحسين الأحوال المعيشية من خلال تكييف العام والتكنولوجيا والابتكار مع الظروف المحلية[١٧] .

لقد سجلت قوة العمل العالمية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ نموا نسبته ١٦,٦٪ لتصل الى٢,٩ بليون شخص ،وهو رقم يمثل نحو ثلثي ٤,٦ بليون شخص من الفئة العمرية المؤهلة للعمل(التي تتراوح أعمارهم من ١٥ فما فوق).وخلال الفترة ذاتها ارتفع معدل البطالة من٦ ٪ إلى ٦,٣٪،مع عدد من العاطلين عن العمل يزداد بمقدار٣٤مليون شخص ليصل إلى ١٩٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٦،وقد حدثت هذه الزيادة كنتاج اقتصادي عالمي نما بمعدل سنوي قدره ٣,٨ ٪ لتحي بذلك ظاهرة "نمو البطالة".وكان للقوى الديموغرافية العالمية اثر هام على أوضاع العمالة والبطالة،إذ تتناقض معدلات السكان المسنين والولادة المنخفضة في البلدان المتقدمة مع معدلات السكان الشباب والخصوبة المرتفعة نسبيا في البلدان النامية.ففي عام ٢٠٠٥ كان يوجد ما يناهز نسبة ٨٤٪ من القوى العاملة العالمية في البلدان النامية،وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ المسؤولة عن نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة العالمية[١٨] .

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام ٢٠٠٨ بحوالي ٣٣٤,٥ مليون نسمة. أي بزيادة بلغت حوالي ٨ مليون نسمة عن العام الماضي.وبمعدل نمو يقدر بحوالي ٢,٤٪ ويعتبر

---

[14] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٨-٢٠٠٩)،الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩،ص ١-٢.

[15] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،(الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩).الأمم المتحدة. ٢٠٠٩،ص ٣-٤.

[16] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نشرة التنمية الاجتماعية ،(أثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية)،العدد السادس، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩،ص ٨.

[17] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(تقرير مؤتمر التكنولوجيا ومكافحة الفقر والبطالة في البلدان العربية)، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٣،ص ٢١.

[18] - الأمم المتحدة،الجمعية العامة، تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم(حتمية العمالة)،٢٠٠٧،ص٤.

هذا المعدل الذي لم يشهد انخفاضا ملحوظا مقارنة بما كان عليه في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ مرتفعا نسبيا ،إذ يفوق مثيله في جميع الأقاليم الرئيسة عدا إقليم إفريقيا جنوب الصحراء.ويعزى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية،بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية الدول العربية .،بالإضافة إلى التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية،إلا إن بعض الدول العربية تمكنت من تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني من خلال تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة،ورغم التطورات الايجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية فان غالبية الدول العربية لازالت تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه خاصة في الدول العربية الأقل نموا ورفع كفاءة الموارد البشرية [١٩].

والجدول (١) يوضح بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان	٢٠٠٧	٥٥,٦ ٪
نسبة الفئة العمرية دون ١٥ سنة لإجمالي السكان	٢٠٠٦	٣٤,٦ ٪
نسبة الفئة العمرية أعلى من ٦٥ سنة لإجمالي السكان	٢٠٠٦	٣,٨ ٪
الأمية بين البالغين	٢٠٠٠-٢٠٠٦	٢٨,١ ٪
الأمية بين الشباب	٢٠٠٠-٢٠٠٦	١٣,٩ ٪
الأمية بين الإناث البالغات	٢٠٠٠-٢٠٠٦	٣٨,٦ ٪
الأمية بين الإناث الشابات	٢٠٠٠-٢٠٠٦	١٨,٨ ٪
القيد الصافي في التعليم الأساسي	٢٠٠٦	٨٤,٢ ٪
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	٢٠٠٦	٨٠,٩ ٪
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	٢٠٠٦	٠,٩٣
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي	٢٠٠٦	١٠,٩
معدل التسرب في التعليم الأساسي	٢٠٠٥	٧,٨ ٪
معامل التعليم	٢٠٠١	٠,٦٣
العمر المتوقع عند الولادة	٢٠٠٥-٢٠١٠	٦٨,٨ سنة
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	٢٠٠٥-٢٠١٠	٣,٢ طفل
وفيات الرضع لكل إلف مولد حي	٢٠٠٥-٢٠١٠	٤١ طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل إلف مولد حي	٢٠٠٥-٢٠١٠	٥٤ طفل
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	٢٠٠٦	٨١,٧ ٪
نسبة السكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	٢٠٠٦	٩١,٣ ٪
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	٢٠٠٦	٧٤,٢ ٪
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	٢٠٠٦	٧٠,٨ ٪
نسبة السكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	٢٠٠٦	٨٦,٤ ٪

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩.الملحق الإحصائي ،ص ٢٨٥.

[19] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩.

ومن الجدول نلاحظ إن نسبة سكان المناطق الحضرية في العام ٢٠٠٧ قد بلغت ٥٥,٦ ٪ من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى العالمي البالغة٤٩% وفي الدول النامية والبالغة٤٤%،وتشير البيانات المتاحة إلى إن نسبة السكان في العمرية في سن النشاط الاقتصادي (١٥-٦٥) بلغت٦١,٦% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام ٢٠٠٦ ومازالت نسبة الفئة العمرية (١٥ سنة فاقل) تمثل حوالي ثلث السكان ،بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من ٤,١ طفل في عام ٢٠٠٠ الى٣,٢ طفل في عام ٢٠٠٧.أما بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من ٤٥ سنة في العام ١٩٦٠ إلى حوالي ٦٩ سنة في عام ٢٠٠٧.لقد قدرت نسبة الأمية بين البالغين(١٥ سنة فما فوق) في الدول العربية في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٢٨,١% وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى الرغم من خصوصيات كل دولة والتباين بين المناطق في العالم العربي إلا إن تبعات سوق العمل على الشباب متشابهة في غالبية اقتصاديات المنطقة ،ولم تجد غالبية الدول بعد حلولا لهذه التحديات.فيشكل ارتفاع معدلات نمو السكان وازدياد مستويات البطالة وقلة فرص مشاركة النساء الشابات في أسواق العمل سمات شائعة عبر دول المشرق والمغرب ومناطق الخليج على الرغم من كون الشباب أكثر تعلما من ذي قبل.وتواجه المنطقة العربية نقصا شديدا في العمل اللائق،فعدد العاطلين عن العمل يبلغ (١١) مليونا، ويعمل أكثر من (٣٤)مليونا في وظائف غير لائقة، وما يزيد الأمر سوءا غياب إحصاء لعدد السكان الغير ناشطين الذين قد يرغبون في العمل إذا تمكنوا من ضمان عمل لائق،

والجدول(٢) يوضح القوى العاملة من الشباب ومعدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة.

	القوى العاملة(بالآلاف)		نسبة المشاركة في القوى العاملة ٪		معدل البطالة٪	
مجموع الشباب	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠٧
العالم	٨٩٠٥٧٦	٢٠٢٦٠٢	٥٥,٢	٥٠,٥	٤٤,٨	٤٩,٥
الاقتصاديات المتطورة و الاتحاد الأوربي	٧٩٩٦٨	٧٤٣٦٥	٥٢,٩	٥٠,٩	٤٧,١	٤٩,١
أوربا الوسطى والجنوبية الشرقية (غير الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	٥٤٩٢٧	٨٥٧٢٥	٤٥	٣٩,٣	٥٥	٦٠,٧
آسيا والمحيط الهادئ	٩٣٩٣٣٣	٤٤٥٣٣٦	٥٨,٣	٥١,٥	٤١,٧	٤٨,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧١٠٥٣	١٩٠٥٦	٥٥	٥٣,٧	٤٥	٤٦,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٦٦٦٨	٣٨٩٨٨	٥٨,٣	٥٦,٣	٤١,٧	٤٣,٧
أفريقيا الشمالية	٩٦١١٣	٣٦٥١٤	٣٨,٢	٣٥,٣	٦١,٨	٦٤,٧
الشرق الأوسط	٣٦٦١١	٣٢١١٠	٣٥,٨	٣٦,٤	٦٤,٢	٦٣,٦
المنطقة العربية	١٧٠٣٠	٤٣١٢٣	٣٧,٢	٣٤,٨	٦٢,٨	٦٥,٢
الشباب						
العالم	٤١٣٣٠٩	٧٢٦٣٥٢	٦٣,٥	٥٨	٣٦,٥	٤٢
الاقتصاديات المتطورة	٣٦٦٣٧	٢٠٨٣٥	٥٦,٢	٥٣,٣	٤٣,٨	٤٦,٧

و الاتحاد الأوربي						
أوربا الوسطى والجنوبية الشرقية (غير الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	٧٣٦١٠	٤٤١٠٥	٥٠,٧	٤٥,١	٤٩,٣	٥٤,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٨٠٨١٩٦	٣٦٨٢٠٢	٦٦,٦	٥٩,٧	٣٣,٤	٤٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٣٥٣٣	٣٥١٣٣	٦٨,٤	٦٣,٧	٣١,٦	٣٦,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	١٧٣٣٨	٤٠٨٤٨	٦٥,١	٦١,٥	٣٤,٩	٣٨,٥
أفريقيا الشمالية	٨٤٩٠	٤٢٨٩	٥٢,٨	٤٦,١	٤٧,٢	٥٣,٩
الشرق الأوسط	٥٣٩٨	٩١٩١٠	٥٢,٣	٥٠,٧	٤٧,٨	٤٩,٣
المنطقة العربية	٨٠٣١٤	٣٤٦١٦	٥٣,٥	٤٧,٨	٤٦,٥	٥٢,٢
الشابات						
العالم	٨٥٠٢٣٧	٤٧٦٢٤٧	٤٦,٥	٤٢,٦	٥٣,٥	٥٧,٤
الاقتصاديات المتطورة و الاتحاد الأوربي	٥٣٣٣١	٥٣٦٣٠	٤٩,٦	٤٨,٤	٥٠,٤	٥١,٦
أوربا الوسطى والجنوبية الشرقية (غير الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	٨١٣١١	٨١٤١٠	٣٩,١	٣٣,٤	٦٠,٩	٦٦,٦
آسيا والمحيط الهادئ	١٣١٣٧	٧٧١٣٠٤	٤٩,٤	٤٢,٧	٥٠,٦	٥٧,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٧٥٢٠	٨٣٨٢٢	٤١,٦	٤٣,٨	٥٨,٤	٥٦,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٩٤٣٠	٩٨١٣٩	٥١,٥	٥١	٤٨,٥	٤٩
أفريقيا الشمالية	٨٧٧٣	٨٣٧٤	٢٣,٣	٢٤,٣	٧٦,٨	٧٥,٧
الشرق الأوسط	٨٢٧٢	٣٩٣٤	١٨,٤	٢١,٥	٨١,٦	٧٨,٥
المنطقة العربية	٣٦٩٥	٨٥٠٧	٢٠,٣	٢١,٤	٧٩,٧	٧٨,٦

المصدر: -- مكتب العمل الدولي،(تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربية)، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،الدوحة،٢٠٠٨،ص ١٩.

ومن الجدول نلاحظ تدني معدلات المشاركة الإجمالية في سوق العمل في المنطقة العربية والمعدلات المنخفضة نسبيا للشباب،فينبغي أن يسجل الشباب بصورة عامة نسبة مشاركة اقل من الأكبر سنا لان جزءا منهم على الأقل يجب أن يكون ملتحقا بالتعليم (ويعد بالتالي غير ناشط)،ومن الصعب اقتراح معدل مشاركة "صحيح" في القوى العاملة ولكن إذا شكلت منطقة الاتحاد الأوربي والاقتصاديات المتطورة مرجعا، فيمكن تبين التحدي الذي تواجهه المنطقة العربية ففي حين تعد نسبة مشاركة الشباب في القوى العاملة (٤٧,٨٪في العام ٢٠٠٧) قريبة من تلك المسجلة في تلك المنطقة المذكورة(٥٠,٩٪)،إلا إن نسبة مشاركة الشابات لا تزال منخفضة للغاية وتبلغ(٢١,٤٪) عام ٢٠٠٧بالمقارنة مع (٤٨,٦٪)في منطقة الاتحاد الأوربي

والاقتصاديات المتطورة،وتشير هذه النسبة إلى انه من أصل (١٠) شابات تعمل (٢) وتبقى (٨) من دون عمل[٢٠].

يساعد الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتحرير التجارة على رفع النمو الاقتصادي من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية وترويج الصادرات المحلية وزيادة الطلب العالمي عليها ،ومن خلال تعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية وتمويل المشاريع الصغيرة محليا ،.إنما في ظل انخفاض الكفاءة الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمارات التي تعاني منها البلدان العربية ،تصبح منافسة منتجات الأسواق العالمية أمرا صعبا والاستفادة من فرص الانفتاح غير ممكنة وينسحب ذلك على مسالة الاستفادة من الهبة الديموغرافية .ويتطلب اقتناص الفرصة الديموغرافية توافر أسواق عمل ذات مرونة عالية لاستيعاب نمو السكان في سن العمل ،والمرونة تعني قدرة أصحاب العمل على التوسع والتعاقد بسرعة،وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة وتخفيض الأجور استجابة لظروف السوق[٢١] .

وتتجلى ابرز نتائج العولمة المرتبطة بأوضاع سوق العمل في المنطقة العربية في التغير السريع في المهارات الذي لم يقابله تغير ملائم في قطاع التعليم ،وفي زيادة نسبة المكون الأجنبي في المشروعات العربية،وإنشاء فروع للشركات متعددة الجنسيات.فهذه الشركات تميل إلى توظيف العمالة الأجنبية الرخيصة التي تأتي غالبا من آسيا ،وتتجلى تلك النتائج كذلك في عدم استقرار الشباب في العمل بسبب تفضيل بعض المشروعات للعمل المؤقت.وقد أفضى هذا الوضع إلى تعطيل كلي أو جزئي لأهداف الشباب ومشروعاتهم كتكوين أسرة والمشاركة في الحياة المجتمعية[٢٢] .

لقد كانت مشاركة المرأة في أسواق العمل العربية مقيدة بمجموعة من العوامل منها تدني مستويات التعليم،والأفكار المعتادة عن دور مختلف أفراد المجتمع والقواعد التنظيمية للعمل التي تفضي بوضوح إلى التحيز ضد المرأة. يضاف إلى ذلك إن الأداء الاقتصادي لم يكن بمستوى الطموح خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والذي اقترن بارتفاع معدلات البطالة قد منع أسواق العمل عن استقبال حصة اكبر من النساء[٢٣] .

لقد اقترن الأداء الاقتصادي الجيد للدول العربية خلال السنوات الأخيرة بإحراز تقدم ملحوظ في معالجة مشكلة البطالة ،حيث تراجع متوسط معدل البطالة في الدول العربية من ١٤,٣ ٪ في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٣,٧ ٪ في عام ٢٠٠٧.وتحتفظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدل بطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى ،المتوسط العالمي البالغ ٥,٧٪،ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع معدلات البطالة بين الدول العربية حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلا أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار مثل الصومال وفلسطين والعراق ،هذا وقد حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية ،

---

[20] - مكتب العمل الدولي،(تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربية)، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،الدوحة،٢٠٠٨،ص-٤.

[21] -- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،موجز السياسات الاجتماعية ،(التحول الديموغرافي في البلدان العربية:التهيؤ للمستقبل) ،العدد الأول، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٨،ص ٩.

[22] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية، (الشباب في منطقة الاسكوا:دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية)، مصدر سابق،ص ٢٠.

[23] - جامعة الدول العربية ،(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية٢٠٠٧:منظور شبابي)، مصدر سابق،ص٤٦-٤٧.

والجدول (٣) يوضح معدلات البطالة في الدول العربية.

الدولة		معدل البطالة ٪
الأردن	٢٠٠٨	١٢,٧
الإمارات	٢٠٠٨	٣,٧
البحرين	٢٠٠٦	١,٢
تونس	٢٠٠٨	١٤
الجزائر	٢٠٠٨	١١,٣
جيبوتي	٢٠٠٨	٥٩
السعودية	٢٠٠٨	١٠
السودان	٢٠٠٨	١٩,٧
سوريا	٢٠٠٧	٨,٤
الصومال	٢٠٠٥	٢٥
العراق	٢٠٠٨	١٥,٩
عمان	٢٠٠٥	٧,٥
فلسطين	٢٠٠٨	٢١,٦
قطر	٢٠٠٧	٠,٥
الكويت	٢٠٠٧	١,٣
لبنان	٢٠٠٥	٨,٢
ليبيا	٢٠٠٥	١٠
مصر	٢٠٠٨	٨,٨
المغرب	٢٠٠٨	٩,٦
موريتانيا	٢٠٠٥	٢٢
اليمن	٢٠٠٧	١٥,٩

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩. ،ص ٣٧.

ومن الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة بشكل كبير في اغلب البلدان العربية وخصوصا في جيبوتي الصومال وموريتانيا والسودان والعراق واليمن والجزائر وهذه وكما هو معروف تتميز بارتفاع أعداد سكانها وكون اغلبها قد شهد حروبا وصراعات داخلية وخارجية وخصوصا الصومال والسودان والعراق والتي أدت إلى تبديد مواردها الاقتصادية وتعطل مسيرة البناء والتنمية فيها بشكل كبير،بينما كانت معدلات البطالة في اغلب البلدان العربية النفطية منخفضة وبشكل ملحوظ وبالأخص في دولة قطر بينما سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل للبطالة بين البلدان العربية النفطية،وكما هو معروف فان البلدان العربية النفطية تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة إليها لأنها تتميز بانخفاض أعداد سكانها وبوفرة مواردها المالية مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى الغير نفطية.

وعلى عكس عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث كان أداء الدول العربية في مجال التشغيل متواضعا نسبيا، إلا أن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة كان لافتا خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.وساهم في تحسن وضاع أسواق العمل في عدد من الدول العربية الأثر الايجابي الذي بدا يظهر في الوقت

الحالي من جراء تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل في بعض الدول،إلا إن هذا التراجع قابلته زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل[٢٤].

الاستنتاجات :

من خلال تناولنا لظاهرة البطالة من حيث المفهوم والأسباب ومن حيث واقع البطالة في الوطن العربي باعتباره جزءا لايتجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية ،تم التوصل إلى الاستنتاجات المتواضعة التالية :-

١- إن مشكلة البطالة تعد مشكلة عالمية تشمل جميع الدول بدون استثناء وبغض النظر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها دول العالم المختلفة.

٢- تعاني دول العالم النامي ومنها الدول العربية من معدلات مرتفعة للبطالة مقارنة بدول العالم المتقدم والدول الصناعية الأخرى .

٣- تتركز مشكلة البطالة بشكل عام في فئات معينة بذاتها في كل دولة من دول العالم متأثرة بشكل أساسي بنظم التعليم المتبعة في تلك الدولة وبطبيعة النمو السكاني وتوجهات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية .

٤- إن مشكلة البطالة مشكلة ذات حساسية عالية للتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية والأزمة المالية العالمية الأخيرة التي نشأت أساسا في قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت تبعاتها إلى إرجاء العالم الأخرى وبسرعة غير مسبوقة.

٥- إن أية حلول جزئية أو فردية من قبل أية دولة لمشكلة البطالة لن يكون لها الأثر المطلوب لان البطالة ومسبباتها لا تقتصر على بلد معين بذاته ولذا يجب أن تكون الحلول الموضوعة حلولا جماعية وبالتعاون مع المنظمات العالمية المختصة.

التوصيات :

١- على دول العالم المختلفة أن تقوم بتنمية متوازنة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعدم تركيز الاهتمام على قطاع دون أخر.

٢- الاهتمام بشكل اكبر بفئة الشباب وإعدادهم الإعداد المطلوب علميا وثقافيا لتمكينهم من الحصول على فرص العمل المناسبة لقدراتهم وقبلياتهم المختلفة.

٣- من الضروري أن تكون المناهج الدراسية مرنة وقابلة للتطور بهدف أعداد أجيال متعلمة وقادرة على الحصول على فرصة عمل في المستقبل.

٤- من الضروري تغير الصورة النمطية عن عمل المرأة وضرورة إفساح المجال للنساء في سوق العمل للاستفادة من الطاقات النسوية الهائلة والمعطلة وخصوصا في الدول النامية.

٥- الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة في حل مشكلة البطالة وتسهيل انتقال الأيدي العاملة المدربة بين دول العالم المختلفة .

٦- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بهدف امتصاص البطالة وخصوصا بين الشباب.

٧-من الضروري أن تخصص الأموال الكافية من قبل الحكومات المختلفة لغرض إقراض الشباب والعاطلين عن العمل وتشجيعهم على بناء مستقبلهم.

[24] ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩. ،ص ٣٧-٣٨.

المصادر:

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،موجز السياسات الاجتماعية ،(التحول الديموغرافي في البلدان العربية:التهيؤ للمستقبل) ،العدد الأول، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٨.
٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية،العدد الثاني،(النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، ، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٨.
٣-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تقرير السكان والتنمية، (الشباب في منطقة الاسكوا:دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية)،العدد الرابع، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩.
٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(الاستجابة للعولمة سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة) ، ، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٣.
٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٨-٢٠٠٩)،الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩.
٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نشرة التنمية الاجتماعية ،(أثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية)،العدد السادس، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٩.
٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،(تقرير مؤتمر التكنولوجيا ومكافحة الفقر والبطالة في البلدان العربية)، الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٣.
٨-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩.
٩- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،(الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩)،الأمم المتحدة،نيويورك، ٢٠٠٩.
١٠- الأمم المتحدة،الجمعية العامة، تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم(حتمية العمالة)،٢٠٠٧.
١١- د- بالقاسم العباس ،(تحليل البطالة)، سلسلة جسر التنمية،السنة الخامسة،العدد الثامن والخمسون،كانون الأول ٢٠٠٦، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
١٢-جامعة الدول العربية ،(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية٢٠٠٧:منظور شبابي).
١٣- د- رمزي زكي ،(الاقتصاد السياسي للبطالة)،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،١٩٩٨.
١٤- د- رياض جليلي ،(تمكين المرأة : المؤشرات والأبعاد التنموية)، سلسلة جسر التنمية،السنة السابعة،العدد الثاني والسبعون ،نيسان ٢٠٠٨،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
١٥- مكتب العمل الدولي،(تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربية)، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،الدوحة،٢٠٠٨.
١٦- منظمة العمل العربية،ورقة عمل حول (دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة)،المنتدى العربي للتشغيل، بيروت،١٩-٢٠٠٩/١٠/٢١.
١٧- د- نافز أيوب محمد ،(الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه)، مجلة علوم إنسانية،السنة السابعة،العدد ٤٤،شتاء ٢٠١٠.
١٨ -د- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،(ألازمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العربي)،مجلة علوم إنسانية،السنة السابعة،العدد ٤٤،شتاء ٢٠١٠.